المقاييس النقدية للمبالغة عند أبي العلاء المعري
"من خلال كتابه اللامع العزيزي"

د/عبدالله بن صالح الفلاح
أستاذ مشارك في كلية العلوم والآداب بالرس- جامعة القصيم
المملكة العربية السعودية

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

من القضايا النقدية المهمة التي شغلت النُّقاد القدماء قضيَّة المبالغة، وقيمتها الفنِّيَّة في إبداع الشَّاعر، وكذلك مبدأ قبولها أو رفضها، وقد اختلفت آراؤهم حول ذلك، ويعد المتنبي من أشهر الشعراء الذين أكثروا من استخدام المبالغة، وكانت سببا في اختلاف النقاد، وممن تناول ذلك أبو العلاء المعري في شرحه لديوان المتنبي الموسوم "باللامع العزيزي"، ولم يكن تناوله لها تناولا نظريا، بل كان تناوله لها نقدا تطبيقيا، يمكن من خلاله معرفة مقاييسه النقدية فيها.

من هنا أتت فكرة هذا البحث والذي كان عنوانه: "المقاييس النقدية للمبالغة عند أبي العلاء المعري من خلال كتابه اللامع العزيزي"، وقد جاء في تمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد: وتحدث الباحث فيه عن تعريف المبالغة لغة واصطلاحا، والمعري ومذاهب الشعراء في المبالغة.

المبحث الأول: المقياس الفني، وتضمن ما تناوله المعري من نقد للمبالغة في الجانب الفني.

المبحث الثاني: مقياس الصدق والكذب، وتحدثت فيه عن مبالغات المتنبي التي عابها المعري بناء على هذا المقياس .

المبحث الثالث: المقياس الديني، وتحدثت فيه عن موقف المعري من المبالغات التي فيها تجاوز ديني، أو تعد على حقوق الخالق جلت عظمته.

الخاتمة: وفيها تلخيص لأهم نتائج البحث.

وقد حاولت استجلاء رأي المعري في هذه القضية، حيث حصرت جميع الأبيات التي انتقد فيها المبالغة، لكي تكون النتيجة قريبة من الدقة.

وأشير هنا أنني لم أقم بتخريج أبيات المتنبي اكتفاء بتخريجها في اللامع العزيزي[١].

الدراسات السابقة:

لم أجد من تناول هذا الموضوع في بحث مستقل، لكن وردت بعض الإشارات المتناثرة ضمن بحوث عامة عن النقد عند أبي العلاء، مثل كتاب "أبو العلاء المعري ناقدا" لوليد محمود خالص، حيث ضمن الفصل الثالث الذي كان تحت عنوان "الشعر" مبحثا عن الصدق والكذب (الغلو) في الشعر، وقد أطال في المقدمة النظرية لهذه القضية[٢]، واكتفى بذكر موقف أبي العلاء منه من خلال ما سطره في مقدمة لزومياته[٣]، ثم انتقل إلى محاولة ربط موقف أبي العلاء منه بموقف أرسطو[٤].

والدراسة الثانية هو بحث الدكتور أحمد ساسي الشتيوي الذي كان بعنوان "رؤية أبي العلاء المعري في الشعر"، فقد تكلم في المبحث الثالث عن الكذب في الشعر، تحدث فيه عن حقيقة الكذب، ثم تناول كذب الأدباء منطلقا من قول المعري:

وما أدب الأقوام في كل بلدة إلى المين إلا معشر أدباء

مشيرا إلى حجج أربع رأى أن أبا العلاء قد سند رأيه بها[٥].

ثم تحدث عن معنى الصدق عند أبي العلاء من خلال كتابه لزوم ما لا يلزم[٦].

أما الدراسة الثالثة فهي رسالة علمية بعنوان "المصطلحات البلاغية والنقدية في شرح أبي العلاء لشعر المتنبي "معجز أحمد"، للباحث أحمد يحيى علي، حيث عقد مبحثا عن المبالغة[٧]، إلا أن ما توصل إليه سيكون –حتما – خاطئا؛ لأن الكتاب الذي أجريت عليه الدراسة لا تصح نسبته للمعري.

هذه هي أهم الدراسات التي تناولت هذه القضية عند أبي العلاء المعري.

والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد:

أولا: تعريف المبالغة

أ- تعريف المبالغة في اللغة:

المبالغة في اللغة مأخوذة من الفعل بلغ بمعنى وصل وانتهى، قال الأزهري: "قال الليث: والمبالغة أن تبلغ من العمل جهدك"(٨)، ومثله عند ابن سيده(٩)، وقال ابن منظور: "وبالغ يبالغ مبالغة وبلاغا: اجتهد في الأمر، وبالغ فلان في أمري إذا لم يقصر فيه"(١٠).

ب- تعريف المبالغة اصطلاحا:

واصطلاحا: عرفها قدامة بأن "يذكر الشاعر حالا من الأحوال في شعر لو وقف عليها لأجزأه ذلك في الغرض الذي قصده، فلا يقف حتى يزيد في معنى ما ذكره من تلك الحال ما يكون أبلغ فيما قصد"(١١). وعرفها الرماني فقال: "هي الدلالة على كبر المعنى على جهة التغيير عن أصل اللغة لتلك الإبانة"(١٢). وقد تباينت آراء النقاد حول قبولها أو رفضها؛ فقسم يرى قبولها مطلقا وإن كان فيها غلوٌّ، ويمثل هذا الرَّأي قُدامة بن جعفر (١٣).

وقسم يشترط لقبولها ألا تتجاوز الحد وتصل إلى الإغراق، ويمثل هذا الرَّأي القاضي الجرجاني، وابن رشيق وابن الأثير وغيرهم(١٤).

والقسم الثالث يرفضها مطلقا، ولم ينصَّ العلماء السَّابقون على ناقد كان يقول بهذا الرأي، إنَّما كانوا يذكرون ذلك من خلال حديثهم عن مواقف النقاد من المبالغة(١٥).

والرأي الثاني هو المختار، وهو ما يرجحه الباحث؛ لأن القول بقبول المبالغة مطلقا يؤدي إلى قبول ما يتحرج فيه، كالفساد العقدي، ورفضها مطلقا يسلب الشعر أهم أدواته.

وألفاظ المبالغة وأقسامها قريب بعضها من بعض، بل فيها تداخل عند كثير من النقاد، وقد قال أسامة بن منقذ: "إن المعنى إذا زاد عن التمام سمي مبالغة، وقد اختلفت ألفاظه في كتبهم؛ فسماه قوم: الإفراط والغلو والإيغال، وبعضه أرفع من بعض" (١٦). والمتأخرون من البلاغيين يقسمونها ثلاثة أقسام: تبليغ وإغراق وغلو. والفرق بين التبليغ والإغراق والغلو أن المدعى إن كان ممكناً عقلاً وعادة فتبليغ .وإن كان ممكناً عقلاً لا عادة فإغراق .وإن لم يكن

ممكناً لا عقلاً ولا عادة فغلو[١٧]. ولن يساير البحث البلاغيين في هذا التقسيم، وإنما سيتبع تقسيمات النقاد لها على الرغم من تقارب الألفاظ والمعاني المستعملة في المبالغة. وكان ابن المعتز قد سماها: "الإفراط في الصفة"، وجعلها أحد محاسن الكلام [١٨]. وزعم ابن أبي الإصبع أن قدامة هو الذي سماها المبالغة، وسار النقاد والبلاغيون على تسميته؛ لأنها أخف وأعرف[١٩]، وهذا ليس دقيقا؛ فقد سبق إلى هذه التسمية ابن قتيبة وابن المعتز فذكرا مصطلحي: المبالغة والإفراط[٢٠].

ثانيا: المعري ومذاهب الشعراء في المبالغة

ليست المبالغة من ابتداع الشعراء المحدثين في العصر العباسي، بل هي قديمة منذ العصر الجاهلي، فقد وصلتنا أبيات من الشعر الجاهلي فيها مبالغات تصل إلى الغلو والإفراط، لكنها قليلة لا تشكل ظاهرة في ذلك العصر[٢١].

وعندما نصل إلى الشعراء المحدثين نجدهم يتخذون الغلو والإفراط في المبالغة طريقة فنية تنبه لها النقاد، فالقاضي الجرجاني يقول: "فأما الإفراط فمذهب عام في المحدثين"[٢٢].

وقد تنبه المعري إلى مذهب الشعراء في المبالغة ومنزلتها عندهم، فهي "دعوى تستحسن في الشعر"[٢٣]، وهم يعدونها من "بديع النظام"[٢٤]، وأنها "من المحاسن"[٢٥]، حتى لو أنه "لا يجوز أن يكون مثلها"[٢٦] ، كما أنه لو أفرط الشاعر في المبالغة فهو مقبول عند معاشر الشعراء [٢٧]؛ لأن ذلك داخل في قوله تعالى: "وأنهم يقولون ما لا يفعلون"[٢٨].

وكما ذكر القاضي الجرجاني أن الإفراط مذهب عام المحدثين، يذكر المعري "أن المحدثين أشد مبالغة في الصفات من الشعراء المتقدمين"[٢٩].

كما عرف المعري مذهب أبي الطيب في الشعر، وأن مذهبه المبالغة[٣٠]، ونص على أنها عادته[٣١]، ووجه تفسير بعض أبياته على ذلك، مثل شرحه لقوله:

وشهوة عودٍ إنَّ جود يمينه ثُناءٌ ثُناءٌ والجوادُ بها فردُ

"... وردد ثناء مرتين؛ لأنه أشد للمبالغة، وأدل على تتابع العطاء"[٣٢].

ولما مدح المتنبي القاضي أبا الفرج أحمد بن الحسين بقوله:

أقاضينا هذا الذي أنت أهلُه غلطْتُ، ولا الثّنانِ هذا ولا النّصفُ

بين المعري أنه أراد المبالغة بقوله: "غلطت"، يقول: "أشار بهذا إلى الثناء، فلما تم الكلام استقل ما أثنى به فقال: غلطت إرادة للمبالغة، ثم جحد فقال: ولا الثلثان ثنائي مما تستحق ولا النصف"(٣٣).

وقد يوجه الإعراب على مذهب أبي الطيب في المبالغة مثل شرحه للبيت:

ظَلْتَ بها تَنْطَوِي على كَبِد نَضيجَة فَوْقَ خلْبها يدُهَا

حيث ذكر أنه "أضاف اليد إلى الكبد؛ لأنه أراد الشخص الذي الكبد مستقرة فيه، وإذا أخذ بمذهب أبي الطيب في المبالغة جاز أن تكون اليد مرفوعة بنضيجة؛ لأن ذلك أشد للحرارة"(٣٤).

المبحث الأول: المقياس الفني

رأينا في مبحث سابق أن مذهب المتنبي المبالغة، والمعري قد لاحظ ذلك من خلال شرحه لشعره، ووجَّه معاني أبياته على منهجه في المبالغة، لذلك تنوعت أحكامه عليها حسب موقعها عند المتنبي، فإذا كانت خالية من الغلو أو الإفراط ذكر أن معنى البيت فيه مبالغة، ولا يتعدى ذلك، مثل قوله في شرح بيت المتنبي:

وتُضْحِي الحُصُونُ المُشْمَخِرَّاتُ في الثُّرى وخَيْلُكَ في أَعْنَاقِهِنَّ قَلائِدُ

" وهذه مبالغةٌ في وصف الخيل؛ لأنَّها تدرك أعناق الحصون المبنيَّة على أعالي الجبال"(٣٥).

وكذلك تعليقه على البيت:

وهَذَا الشَّوقُ قَبْلَ البَيْنِ سَيْفٌ وهَا أَنَا مَا ضَرَبْتُ وَقَدْ أَحَاكَا

بقوله: "يقول: شوقي كأنَّه سيفٌ ولم أرتحل بعد، ولم أُضرب بذلك السَّيف، وقد أحاك فيَّ؛ أي: أثَّر، وهذه مبالغةٌ في صفة الشَّوق"(٣٦).

وقد يوجه المعنى بناء على شدة المبالغة فيه ؛ لأن ذلك مذهب المتنبي(٣٧)، فالنفوس في قوله:

ولَحَظْتُ أَنْمُلَهُ فَسُلْتَ مواهبًا ولَمَسْتُ منصُلَهُ فَسَالَ نُفُوسَا

"الأحسن أن يراد بها الروح؛ لأنه أشد في المبالغة"(٣٨).

وقد يبدي المعري استحسانه للمبالغة إذا وقعت موقعا حسنا، وأضافت معنى جديدا ولم تصل حد الاستحالة أو الغلو، مثل وقوعها في البيت:

إِذَا دَعَا العِلْجُ عِلْجًا حَالَ بَيْنَهُمَا أَظْمِي تُفَارِقُ مِنْهُ أُخْتَهَا الضِّلَعُ

فهي " من أحسن المبالغة "، لأن "معنى البيت أَنَّ العِلْج إذا دعا العِلْج الآخر ليُغيثَه حالَ بينهما رُمْحٌ إذا طُعِن به فرَّق بين الضِّلع وأُختها، والأُخوَّة بينهما أعظم من الأُخوَّة بين الرَّجلين اللذين يجمع بينهما أَب وأُمٌّ؛ لأنَّهما يخلقان في وقت واحد، ثُمَّ لا يفترقان إلا بعد فراق الحياة، وأشدُّ أُخوَّة تكون بين الرَّجلين أَن يكونا تَوأَمين، والتَّوأَم لا بدَّ له أَن يفارق أَخاه كما يفارق الشَّخص الشَّخص للحاجة التي تعرض والتَّصرُّف في شؤون الحياة، والضِّلع ليست كذلك(٣٩)" فقرب المأخذ، ووضوح الصورة جعلها من أحسن المبالغات.

وإذا فضلت مبالغة المتنبي على غيرها، و زادت في المعنى فهي في موضع القبول عند المعري، فالمبالغة في قوله:

كَأَنَّها تتلقَّاهم لتسلُكهم فالطَّعْنُ يفتَحُ في الأَجْوافِ ما يَسَعُ

"من المبالغة التي تستحسن في الشّعر"، وزيادة على حسنها "هي موفيةٌ على ما قال قيس بن الخطيم:

يرى قائمٌ من خلْفها ما وراءها[٤٠]

لأنَّ الإنسان قد ينفذ بصره في الشَّيء الضَّيِّق[٤١]".

ومن المبالغات التي استحسنها المعري، لأن المتنبي أبدع فيها ، ولم يسبق إلى معناها قوله:

خفْتُ إن صرتُ في يمينك أن تأْخُذَني في هباتك الأَقْوام

فهذا المعنى "لم يعلم أَنَّ أَبا الطَّيِّب سبق إليه؛ لأنَّه احتجَّ لتأَخُّره عنه بطُلاب الأَعْطية يزدحمون لديه؛ لأنَّه خشي أَن يؤخذ في الهبات، وهذه مبالغةٌ لم يأْت بمثْلها سواه"[٤٢].

وقد يجمع المتنبي بين جودة المبالغة وحسن اللفظ، فيزيد المبالغة جمالا، ويكون لها وقع وقبولٌ عند المعري، يقول في شرح البيت:

إِذَا ما النَّاس جرَّبهم لَبيبٌ فَإِنِّي قَدْ أَكَلْتهم وذَاقَا

"هذا البيت في غاية المبالغة وحسن اللفظ؛ لأنَّ الإنسان إذا أَكل الشَّيء فقد خبر منه مالا يخبر غيره، فجعل الذين جرَّبوا النَّاس كأَنَّهم قد ذاقُوا طعاما تفرَّد بأَكْله"[٤٣].

ولعل معنى البيت، وارتباطه في فلسفة العلاقة بين الناس، هو الذي جعل المعري يبدي إعجابه الشديد فيه.

وشبيه باستحسانه بإعجابه بالمبالغة في هذا البيت، استحسانه للمبالغة في البيت الآخر من القصيدة نفسها:

وَلَو سرْنا إِلَيْه في طَريقٍ مِنَ النِّيرانِ لَم نخَفِ احْتراقَا

فقد عقَّب عليه بقوله: "هذه مبالغةٌ مستقْصاةٌ في سلامة القاصد لفضْل المقْصود وسُعوده الغالبة"[٤٤].

ولَمَا قال المتنبي:

لا سِرتَ مِن إِبِلٍ لو أَنَّي فَوقَها لَمَحتْ حَرارةُ مدْمعيَّ سِماتَها

ذكر أن هذا المعنى "نهاية في المبالغة"، لأنَّ الشاعر ادَّعى أنَّه لو ركب هذه الإبل "لمحت حرارة الماء الذي يسيل من مدمعه وسومها الثابتة على ممرِّ الأيَّام، وهذه نهايةٌ في المبالغة؛ لأنَّ الوسم لا يزول من البعير حتَّى يموت"(٤٥).

وقد تعطي المبالغة وصفاً لم يسبق إليه المتنبي مثل قوله في وصف فرس:

يشْأَى إلى المسمعِ صوت النَّاطق

فهذ الفرس سريع جدًّا، فالصائح "إذا كان على بعد من السامع فصاح سبقه هذا الفرس إلى سمع السامع"، و"هذه مبالغة لم يوصف بمثلها فرس"(٤٦).

وكذلك قوله في وصف النحول:

بَرَتْني السُّرى بري المدى فردَدْنني أَخَفَّ عَلَى المركُوب من نَفسي جِرمي

فهي "مبالغةٌ في صفة النُّحول لم يعبِّر عنها المتقدِّمون بهذه العبارة، إلا أن يكون الشَّاعر لم يسر شعره فيعرف"(٤٧).

ولذا كان المعري قد أبدى إعجابه بمبالغات المتنبي السابقة فإنه قد يرد المبالغة معللا سبب رده، مثل قوله بعد البيت:

من يزره يزر سليمان في المُلْـ ـك جلالاً ويوسفاً في الجمال

"شبَّه الممدوح بسليمان في الملْك، والممدوح يعلم أَنَّ ذلك كذبٌ، ولو كان الشِّعر في مدح ملك لكان أَلْيق منه إذا كان في قاضٍ أو تانئ(٤٨)".

فعدم مناسبة المعنى للمقام كانت سببا في رد هذه المبالغة؛ لأن الشاعر مدح هذا القاضي بما يمدح به الملوك، ولم يمدحه بما يصلح أن يمدح به مثله.

وكثافة شعر المحبوبة من الصور التي أبدع فيها الشعراء، إلا أن المتنبي زاد عليهم فجعل المرأة تضفر شعرها خشية الضياع فيه، وهذه صورة لو أمكن وقوعها لكانت "عيبا مكروها"، يقول معلقا على بيت المتنبي:

وضفَّرن الغدائر لا بحسنٍ ولكن خفن في الشَّعر الضَّلالا

وصفهنَّ بكثرة الشَّعر وأنَّهنَّ ضفَّرن الغدائر لا ليتحسَّنَّ بذلك، ولكن خفن أن يضللن في الشَّعر؛ أي: يغبن ..... وهذه مبالغةٌ في الصِّفة إذا صحَّت للمرأة كانت عيبا مكروها"(٤٩).

وكذلك لما مدح المتنبي سيف الدولة بقوله:

حِذَارًا لِمَعْرُورِي الجِيَادِ فُجَاءَةً إِلَى الطَّعْنِ قَبْلاً مَا لَهُنَّ لِجَامُ

فقد "وصفه بأنَّه يعروري الجياد؛ يركبها إعراء، وقد بالغ في مدحه مبالغةً وجب أن ينزِّهه معها عن إعرياء الجياد إذ كان ذلك لا مفخر فيه لمثله"[٥٠]؛ لأنه في منزلة الملوك، ولا يليق بهم أن يركبوا الخيل دون إسراج؛ لأنه يخدم وتهيَّأُ له أسباب القتال.

والإسراف من العيوب التي تناولها المعري في نقده لمبالغات المتنبي، فقد بين أن الشاعر قد أسرف في وصف صغر رأس المهجو وضؤولة خلقه في قوله:

تَسْتَغْرِقُ الكَفُّ فوديه ومنكبه وتَكْتَسِي مِنْهُ رِيحَ الجَوْرَبِ العَرِقِ[٥١]

كما أسرف في قوله:

وفوارسٍ يُحْيِي الحِمَامُ نفُوسَها فَكَأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الحَيَوَانِ

حيث "جعل الحمام يحيي أنفسهم فكأنَّها ليست حيواناً؛ أي: كأنَّهم كانوا أمواتاً أو جماداً، فجعلهم الحمام أحياء"[٥٢].

ولذا كان المعري لم يعلل سبب حكمه على المبالغة بالإسراف فيما سبق، فإنه يعلل ذلك في قول المتنبي:

تَرَكْتَ جَمَاجِمَهُمْ فِي التُّقَا وَمَا يَتَحَصَّلْنَ لِلنَّاخِلِ

بقوله: "هذا إسراف في الصِّفة؛ لأنَّ الجمجمة يجوز أن تبقى دهرا قبل أن تصير رميما، وإنَّما هذه دعوى يستحسن مثلها قائلُ النَّظم، وغيرها أحسن وأشبه"[٥٣].

فالجماجم تبقى دهرا قبل أن تتحلل، فلا يتصور أن أحدا، ولو نخل التراب، لن يعثر على جمجمة بعد المعركة –حسب رأي المعري– لكن الشاعر ذهب إلى أن هذا الممدوح لم يكتف بقتلهم، بل حطم جماجمهم بعد قطع رؤوسهم فلم يبق لها أثرا.

وقد يؤدي الإسراف في المبالغة إلى عيب في المعنى يؤدي إلى خلاف المقصود، وذلك مثل قول المتنبي:

يُقَبِّلُهُمْ وَجْهَ كُلِّ سَابِحَةٍ أَرْبَعُهَا قَبْلَ طَرْفِهَا تَصِلُ

فقد بين أن "هذا إسراف في المبالغة يخرج إلى الكذب الذي لا يجوز أن يكون مثله، ومع هذا فإنَّ القوائم إذا وصلت قبل الطَّرف فقد وصف النَّظر بالضَّعف"[٥٤].

وقد يؤدي الإسراف في المبالغة إلى قبح الصورة، وعدم غنائها، يقول معلقا على قول المتنبي:

فَوقَ شَقَاءَ لِلأَشَقِّ مَجَالٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهَا وَبَيْنَ الصِّفَاقِ

"وقد أَسرف أبو الطَّيِّب في هذا البيت لأَنَّه جعل الأَشَقَّ من الخيل له بين أَرساغ هذه الفرس وصفاقها مجالٌ.

والصِّفَاقُ: جِلْدٌ تحت الجِلْد الأَعلى، أَو لَحْمٌ رقيقٌ، وإِنَّما جاء به للْقَافية، وهذا كَذِبٌ لا يجوز أَن يكون مثْلُه ولا فائدة فيه"(٥٥).

ويرى المعري أن المعنى إذا تجاوز المعقول إلى ما لا يمكن تصوره إلا في خوارق العادات فهو مبالغة مسرفة، ويتجلى ذلك في قول المتنبي:

خَفَّ الزَّمَانُ عَلَى أَطْرَافِ أَنْمُلِه حَتَّى تَوَهَّمْنَ لِلأَزْمَانِ أَزْمَانَا

فقد "ادَّعى للممدوح أَنَّه يحمِلُ الزَّمان على أَطْراف أَنامله ويكون خفيفًا عليهنَّ حتَّى كأَنَّهنَّ أَزمان للأَزمان، وهذه مبالغةٌ مسرفةٌ؛ لأَنَّ أَقلَّ جزءٍ من الزَّمن يشتمل على كلِّ المدركات، وإذا احتوى عليه شيء فقد أَتى بالمعجز من الأَشياء"(٥٦).

والإفراط والغلو من عيوب المبالغة لدى المعري، فقد أفرط المتنبي في المبالغة في قوله:

كَأَنَّ رَحِيلِي كَانَ مِنْ كَفِّ طَاهِرٍ فَأَثْبَتَ كُورِي فِي ظُهُورِ المَوَاهِبِ

فالشاعر "لمَّا وصف نفسه بأَنَّه جوَّابٌ للأَرض قد سلك منها كلَّ مكانٍ جعل ذلك خروجا إلى مدحِ الممدوح فقال: كأَنِّي رحلْتُ من كفِّ طاهرٍ وقد أَثْبَتَ كُوري؛ أي: رحلي الذي على النَّاقة، فوردت بي موطن كلِّ قوم، وهذا من الإفراط في المبالغة"(٥٧).

وقد يتجاوز المتنبي الحد في الصفة، ويكون في المعنى غلو سببه الكذب الصريح مثل قوله:

غَلَتِ الذِي حَسَبَ العُشُورَ بِآيَةٍ تَرْتِيلُكَ السُّوَرَاتِ مِنْ آيَاتِهَا

فمراد الشاعر: " أَنَّ الذي حسب العشور غلط في العدد؛ لأَنَّ ترتيل هذا الممدوح إذا قرأَ السُّور يجب أَن يحسب آيةً فتكون الآيات العشر بترتيله إحدى عشرة آيةً، وهذا من الغلوِّ الذي يقصده الشُّعراء وهو كذبٌ صريحٌ"(٥٨).

وقد يجتمع هذان العيبان في مثل قول المتنبي:

فَتًى ما سَرَينا في ظُهورِ جُدودِنا إِلَى عصرِهِ إلاّ نرجِّي التَّلاقيا

فمع أن معنى البيت لم يسبق إليه الشاعر، ولا يوصل إلى مثله ، إلا أن الشاعر أفرط في الغلو؛ لأنَّه "ادَّعى أنَّه وأنَّ غيره لم يسروا في ظُهورِ جُدودهم إلاّ رغبةً في لقاء هذا الممدوح؛ وهذا من إفراط الغُلوِّ، إلاّ أنَّه على مذاهب الشُّعراء معنى لا يوصل إلى مثْله"(٥٩).

ولذا كان المعنى مستحيلا، ولا يمكن وقوعه فهو عند المعري إفراط وادعاء لما يجوز وقوعه، مثل قول المتنبي:

إذا نكبتْ كنانته استبدَّا بأَنْصلها لأَنْصلها ندوبا

ففي "هذا البيت إفراطٌ وادِّعاءٌ لما لا يجوز أن يكون، كأنَّه يرمي السَّهم ثُمَّ يتْبعه بالآخر فيُصيب فُوق السَّهم الذي قبله وينحدر السَّهم الثَّاني حتَّى يبْلُغ إلى نصل السَّهم الأوَّل فيؤثِّر فيه، والشُّعراء تستحسن هذه المبالغة وهي مستحيلةٌ"(٦٠).

وعندما يكون في الوصف إفراط يخرجه عما أراده الشاعر من المدح إلى الذم، فهو مردود عند المعري، فلما وصف المتنبي سمن المرأة المتغزل بها في قوله:

ذراعاها عدوًّا دملجيها يظُنُّ ضجيعها الرَّند الضَّجيعا

وذكر أنَّ دملجيها يغصان في عضديها، فهما ثابتان لا يقدران أن ينزلا إلى العضدين، اعترض عليه المعري بقوله: "وقد أَفْرط في صفتها بالسِّمن حتَّى خرج إلى أَمرٍ لو كان لأدَّى إلى الدَّمِّ(٦١) "، وذلك لأنَّ السِّمن الزَّائد عن المعقول يؤدِّي إلى صورة قبيحة، تنفر النفس منها.

ولذا اتَّصفت المبالغة بالاستحالة، فهي معيبة حسب رأي المعري، وذلك في مثل قول المتنبي:

يَشْكُو المَلامَ إلى اللَّوائمِ حرَّه ويصدُّ حين يَلُمن عن برحائه

فالمعنى مستحيل الوقوع؛ لأنه لا يمكن أن يحس هذا المحب بحَرارة شكاة اللوائم اللاتي يلمنه في قلبه بعد أن يقع في سمعه، وهو "من دعوى الشُّعراء المستحيلة"(٦٢).

ومثل هذه المبالغة في الاستحالة قوله أيضا:

لَو مرَّ يركُضُ في سطُورِ كتابه أَحْصى بحافِرِ مهْرِهِ ميماتها

لأن المعنى لو ركض الممدوح في "سطُورِ كتابة أَحصى بحافرِ مهرِه الميمات، وهذا من مبالغة الشُّعراء الَّتي تُستحسن، وهي مستحيلةٌ لا يمكن أَن تكون(٦٣)".

ولما وصف المتنبي الحمى في قوله:

بَذَلْتَ لَها المطَارِف والحشَايا فعافَتْها وباتَتْ في عِظَامي

بين المعري أن الشاعر "ادَّعى أَنَّه بذَل لها أَشْياء كأَنَّها مخاطبةٌ لمن يعقل، وهذه من الدَّعوى المستحيلة(٦٤)".

وكذلك قول المتنبي:

تَثَنَّى على قَدْرِ الطِّعانِ كأَنَّما مَفاصِلُها تَحْتَ الرِّماحِ مراوِدُ

فهو " يُرِيد أَنَّها كالَّتي تعلَم ما يُراد منها، فهي تتَّقي الطَّعن كما يتَّقيه الفارس، وهذه من الدَّعوى المستحيلة"(٦٥).

وكذلك قوله:

يستخشن الخزَّ حين يلمسه وكان يبرى بظفره القلم

مبالغة مستحيلة؛ لأنه " ما بُرِي بظُفُر ابْن آدم قلم قطُّ"(٦٦).

فمما سبق رأينا أن مذهب المتنبي هو المبالغة، وأن أبا العلاء كان مدركا لهذا المذهب، وكان شرحه وتوجيهه لمعاني أبياته وفقا لمذهبه في المبالغة. ولذلك وجدنا أن حديث المبالغة عند أبي العلاء قد اتخذ صورا متعددة؛ فهو يقبل المبالغة الخالية من الإسراف والغلو، وقد يبدي استحسانه بها إذا وقعت موقعا حسنا، وقد يفضل المتنبي على غيره من الشعراء في المبالغة، وقد يشير إلى أنها جمعت بين اللفظ الحسن وشدة المبالغة فكان لها وقع وقبول، وقد يفيد أن الشاعر بلغ الغاية في المبالغة، وقد تعطي المبالغة وصفا لم يسبق إليه المتنبي.

بيد أن المعري بقدر استحسانه لبعض المبالغات إلا أنَّه قد يردّ المبالغة ويعلّل للرد؛ فيذكر أن سبب رده أنها لا تناسب المقام الذي قيلت فيه، كما أنه قد يردها لأنها لو أمكن وقوعها لكانت عيبا. كذلك يعد المعري الإسراف في المبالغة عيبا، وقد يعلل رفضه للإسراف بأنه يؤدي إلى خلاف المقصود، أو قبح الصورة، أو أنه يؤدي إلى ما لا يمكن تصوره إلا في خوارق العادات. والإفراط في المبالغة يؤدي إلى الغلو والاستحالة.

المبحث الثاني: مقياس الصدق والكذب

من القضايا النقدية المهمة في النقد القديم قضية الصدق والكذب، وأول من تناولها بوضوح ابن طباطبا، فقد ربط الشعر بالصدق من النواحي المختلفة؛ الصدق في التشبيه، والصدق في الشاعر، والصدق في القصيدة"(٦٧).

ويمكن أن نلحظ من خلال حديث ابن طباطبا عن هذه القضية أنه يطالب الشاعر بالتزام الصدق، لذلك نجده يستحسن الشعر الذي تبرز فيه المعاني الأخلاقية، ويرفض الشعر الذي يغرق في الوصف، "ويستعمل الإشارات البعيدة، والإيماء المشكل"(٦٨).

أما قدامة بن جعفر فقد جعل الغلو مرادفا للكذب(٦٩)، لذلك هو يرى أن "الغلو أجود المذهبين، وهو ما ذهب إليه أهل الفهم بالشعر والشعراء قديما، وقد بلغني عن بعضهم أنه قال: أحسن الشعر أكذبه"(٧٠).

ويميل الآمدي إلى القول بالصدق في الشعر، ورد مقولة "أصدق الشعر أكذبه، يقول: "وقد كان قوم من الرواة يقولون: أجود الشعر أكذبه، ولا والله ما أجوده إلا أصدقه"(٧١).

ويتناول أبو علي المرزوقي هذه القضية في ختام حديثه عن عمود الشعر العربي، ويذكر أن بعض النقاد قال: "أحسن الشعر أصدقه"، ... ومنهم من اختار الغلو حتى قيل: أحسن الشعر أكذبه، ... وعلى هذا أكثر العلماء بالشعر والقائلين به"(٧٢).

ويرى ابن رشيق أن من فضائل الشعر "أن الكذب الذي أجمع الناس على قبحه حسن فيه، وحسبك ما حسن الكذب واغتفر له قبحه(٧٣)".

لكن ابن رشيق خالف رأيه هذا عندما تحدث عن الغلو والإفراط، واستحسان بعض الناس له حيث إن بعضا منهم "يرى أن فضيلة الشاعر إنما هي في معرفته بوجوه الإغراق والغلو، ولا أرى ذلك إلا محالا(٧٤)".

ويمكن القول إن ابن رشيق هنا رد الغلو والإفراط فقط، ولم يرد المبالغة.

ويفرق حازم القرطاجني بين نوعين من الكذب في الشعر، فالكذب الاختلاقي في أغراض الشعر لا يعاب "من جهة الصناعة لأن النفس قابلة له"، أما الكذب الإفراطي "معيب في صنعة الشعر إذا خرج من حد الإمكان إلى حد الامتناع أو الاستحالة(٧٥)".

ويوضح ذلك بقوله في موضع آخر: "صناعة الشعر لها أن تستعمل الكذب، إلا أنها لا تتعدى الممكن من ذلك أو الممتنع إلى المستحيل"(٧٦).

ويتضح من خلال ما استعرضته من أقوال بعض النقاد في هذه القضية أن رؤيتهم لها كانت واضحة، وإن اختلفوا في الحكم عليها، وقد قصد الباحث من وراء ما سبق استجلاء مواقفهم، ومن ثم معرفة موقف أبي العلاء من هذه القضية في شعر المتنبي.

استخدم المعري مقياس "الكذب" في أحكامه على مبالغات أبي الطيب المتنبي، وعبر عن ذلك بوضوح، إلا أنه غالبا ما يذكر أن هذا مما اصطلحت عليه الشعراء، ويعدونه من بديع الصنعة الشعرية، فالمتنبي لما بالغ في وصف الجيش بالكثرة، وأنه يميل الجبال العظيمة كما تميل الريح الأغصان الرطبة بقوله:

وجيشٌ يثنّي كلَّ طودٍ كأنّه خريقُ رياحٍ واجهتْ غصناً رطْبا

بين أن هذا من المبالغة المحمودة عند الشعراء إلا أنها كذب في الحقيقة، يقول: "وادَّعى أنَّ الجيش يثنّي الطود كما تثنّي الرِّيحُ الخريقُ الغصن، وهذا من المبالغة التي يعدُّها الشُّعراء من بديع النِّظام، وهي كذبٌ في الحقيقة"(٧٧).

ويبالغ المتنبي في تشخيص مرض سيف الدولة، حيث إنَّ الفرش الوثيرة تمرضه لعلو همته، والحروب تشفيه، وذلك في قوله:

وأنت الملْكُ تمرضه الحشايا لهمَّته وتشْفيه الحُروبُ

فيتعقبه المعري بوصف ذلك بالكذب، بقوله: "وادَّعى لسيْف الدَّولة أَنَّ الحَشَايا تُمْرضُه، وأَنَّ الحروب تشْفيه، وذلك من الكذب الذي اصْطَلح عليْه أَصْحاب النَّظْم واستحسنوه في صناعة الشِّعْر"(٧٨).

وزعم المتنبي أن ضوء جبين ممدوحه لا يحتجب، وإن احتجب هو عن العيون في قوله:

فإذا احتجبت فأنت غير محجَّب وإذا بطنت فأنت عين الظاهر

فبين المعري أن هذا من الكذب الذي اصطلحت عليه الشعراء، يقول: "وادِّعاؤه أَنَّ ضوء جبينه لا يحتجب من الكذب الذي اصْطَلحتْ عليْه الشُّعراء وليْس عنْدهم بالقبيح"(٧٩).

وقد يتعدَّى وصف المبالغة بالكذب إلى التَّأكيد على أنها كذب صريح، مثل تعليقه على بيت المتنبي:

جاء نوروزنا وأنت مراده ووردت بالذي أراد زناده

بقوله: "وادَّعى للنُّوروز أنَّه جاء ومراده الممدوح، وذلك من الكذب الصَّريح ولكنَّه مستحسن عند الشُّعراء"(٨٠).

وقد يؤكد على أن المعنى لا يمكن تأوله فلا محالة من وصفه بالكذب، وذلك مثل ادّعاء المتنبي التَّعثُّر للبرد في قوله:

تعثَّرت به في الأفواه ألسنها والبُرد في الطُّرق والأقلام في الكُتب

وعلَّل ذلك بقوله: " أنَّ البريد لايشعر بالخبر"(٨١).

وعندما وصف المتنبي علو منزلته، وأن حساده لن يستطيعوا اللحاق به في قوله:

فأبلغ حاسديَّ عليك أنِّي كبا برقٌ يحاول لي لحاقا

ذكر المعري أن هذه المبالغة أحالت الصدق إلى الكذب، يقول: "كبا؛ أي: عثر، وإنَّما ذلك للخيل وغيرها من الحيوان فاستعاره للبرق، وزعم أنَّه لا يلحق، وذلك من المبالغة التي تُحيل الصِّدق إلى الكذب"(٨٢).

وقد يصف المبالغة بأنها "كذب لا يجوز أن يكون مثله ولا فائدة فيه"(٨٣)، وذلك في مثل قول المتنبي:

فوق شقاء للأشقِّ مجالٌ بين أرساغها وبين الصِّفاق

فعدم قبول المبالغة في هذا البيت لاشتمالها على الكذب، ولقصورها الفني لعدم جمال الصورة.

ولما ذكر المعري أنَّ الشُّعراء قد اصطلحت على ادّعاء إذابة حرارة الوجد للكبد، بيَّن أن ذلك كذب وافتراء ، فلمَّا قال المتنبي:

إن كان أغناها السُّلوُّ فإنَّني أمسيت من كبدي ومنها معدما

أبان عن رأيه في ذلك بقوله: "ادَّعى أنَّ الحبَّ قد أذهب كبده على مذاهب الشُّعراء؛ وإنَّما يذكرون ذلك في التَّشبيب يطلبون به الرَّحمة من قلوب الأحباب، فيدَّعون للكبد الذوب والشَّيب، وقد علموا أنَّ ذلك كذبٌ وافتراءٌ"(٨٤).

مما سبق يتبين أن المعري استخدم مقياس "الكذب" في أحكامه على مبالغات أبي الطيب المتنبي، وعبر عن ذلك بوضوح، إلا أنه غالبا ما يذكر أن هذا مما اصطلحت عليه الشعراء،

ويعد عندهم من بديع الصنعة الشعرية، وقد يتعدى وصف المبالغة بالكذب إلى التأكيد على أنها كذب صريح، وقد يؤكد على أن المعنى لا يمكن تأوله فلا محالة من وصفه بالكذب. وقد يذكر أن ذلك كذب وافتراء.

واستخدام أبي العلاء لمقياس الكذب بهذه الكثرة والوضوح فيه رد على من يرى أن هذا "المقياس ضيق لم يعوِّل المعري عليه كثيرا، وإنما هي إشارات قليلة لا تشكل اتجاها بارزا في هيكله النقدي"(٨٥).

المبحث الثالث: المقياس الديني

لعل أشهر ناقدين تناولا علاقة الدين بالشعر أبو بكر الصولي، والقاضي الجرجاني، وعبرا عن رأييهما بوضوح، فالصولي يرد على من رمى أبا تمام بالكفر –برد لم يسبق إليه(٨٦)– بقوله: "وقد ادعى قوم عليه بالكفر بل حققوه، وجعلوا ذلك سببا للطعن على شعره وتقبيح حسنه، وما ظننت أن كفرا ينقص من شعر ولا أن إيمانا يزيد فيه(٨٧)".

فالإيمان والكفر ليسا مقياسا لجودة الشعر ولا لموهبة الشاعر الشعرية، وهذا ما بينه القاضي الجرجاني فيما بعد، حينما رد على خصوم المتنبي لما عابوا شعره وشاعريته من أجل فساد عقيدته في الشعر، بقوله: "فلو كانت الديانة عارا على الشعر، وكان سوء الاعتقاد سببا لتأخر الشاعر لوجب أن يمحى اسم أبي نواس من الدواوين، ويحذف ذكره إذا عدت الطبقات، ولكان أولاهم بذلك أهل الجاهلية، ومن تشهد الأمة عليه بالكفر، ولوجب أن يكون كعب بن زهير وابن الزبعرى وأضرابهما ممن تناول الرسول صلى الله عليه وسلم بالهجاء وعاب من أصحابه بكما خرسا وبكاء مفحمين، ولكن الأمرين متباينان، والدين بمعزل عن الشعر(٨٨)".

ويرى الباحثُ أنَّ مراد هذين النَّاقدَيْن الفاضلين هو أنَّ الدِّين بمعزل عن الحكم على شاعريَّة الشَّاعر وقيمة شعره الفنِّية، فالدِّفاع هنا "عن الشَّاعر دون الشِّعر"(٨٩)، لا كما فهم بعض النقاد من أن رأي القاضي الجرجاني يبيح للشعراء الخروج على المفاهيم الدينية والأخلاقية(٩٠)، أو "أن الفن القولي لا يمكن أن يعيش في كنف الدين أو الأخلاق، وكأن الأهداف الدينية والأخلاقية لا تأتلف وطبيعته(٩١)".

وقد تناول المعري بالنقد بعض الأبيات التي غلا فيها المتنبي غلوا شديد، وبين ما فيها من تجاوز يمكن أن يسلك في هذا الاتجاه.

فالشاعر لما غلا في ممدوحه بقوله:

ويستكبرون الدَّهر والدَّهر دونه ... ويستعظمون الموت والموت خادمه

بين أنه قد تجاوز الحد في ادعائه لممدوحه لما لا يمكن أن يكون، فالموت خادم لله سبحانه وتعالى، ولا يجوز أن يكون خادما لغيره جلت عظمته، ولو أمكن وقوع ذلك لحاول الممدوح رد الموت عن نفسه، ولن يقدر، يقول: "هذه مبالغةٌ لا يجوز أن يكون من يقولها

صادقا؛ لأنَّه ادَّعى له أنَّه أكبر من الدَّهر، وزعم أنَّ الموت خادمه، والموت إنَّما هو خادم لربِّ العالم تباركت عزَّته، ولو كان الموت خادمه كما ذكر لامتنع من أن يموت"[٩٢].

وقد يرى المعرى أن الشاعر قد غلا غلوًّا يجب الاستغفار منه، وحسبك بقول يوجب الاستغفار، ماذا فيه من تجاوز وتعد على الثوابت الدينية، فلما ذكر المتنبي أن الحواريين لو رأوا هذا الممدوح لجعلوا محبته من تمام دينهم، ولبنوا شرعهم على ذلك بقوله:

ولو رآه حواريُّوهم لبنوا على محبَّته الشَّرع الذي شرعوا

بين أن هذا "غُلُوٌّ يجب أن يُستغفر منه"[٩٣]؛ لأن تشريع الشرائع من عند الله سبحانه وتعالى، وليست من ادعاءات البشر.

ويرى المعري في بعض معاني المتنبي ما يوجب الاستغفار عند سماعها، فكيف بقائلها؟، فلما زعم الشاعر أن ريق محبوبته "ماء الحياة"، وأنه لو أصاب تراب قبور الأمم الفانية، لردها للحياة مرة أخرى، وذلك بقوله:

قد ذُقْتُ ماء حياة من مُقبَّلها لو صاب تربًا لأحيا سالف الأُمم

بين أن هذا المعنى لم يسبق عليه المتنبي، فهو "لم يقل في معناه مثلُه؛ لأنَّه جعل الرِّيق فيه ماء حياة لو أصاب الثُّرب لأحيا من سلف من الأُمم" لكنه معنى تعدى فيه الشاعر على حقوق المولى سبحانه وتعالى؛ لأنه لا أحد يستطيع إحياء الموتى غيره سبحانه وتعالى، لذلك قال عنه: "هذا قولٌ يجب أن يُستغفر الله سبحانه عند استماعه، فكيف باختلاقه وتقوُّله!"[٩٤].

ومثله قوله:

فلا موت إلا من سنانك يُتَّقى ولا رزق إلا من يمينك يُقْسَم

فقد وصف الشاعر الممدوح بالصفات الخاصة بالله سبحانه وتعالى، فالمحيي والمميت والرَّازق هو الله سبحانه وتعالى، لذلك بين المعري أن "هذه مبالغةٌ يجب على سامعها أن يستغفر الله ويعوذ به منها"، فقد "زعم أنَّ هذا الممدوح أخذ على الأرواح كلَّ الطُّرق فهو يعطي من شاء أن يعطيه ويحرم من أراد أن يحرمه، وزعم أنَّ الموت على اختلاف أصنافه إنَّما يجيء من سنانه، وأنَّ الرِّزق يُقسم من يمينه، وإنَّ ذلك لهو الافتراء المبين"[٩٥].

وقد يرى المعري أن من واجب الممدوح أن ينكر على الشاعر غلوه في المبالغة عندما يصفه بصفات الله سبحانه وتعالى، فلما قال المتنبي:

فَجَازَ لَهُ حَتَّى عَلَى الشَّمْسِ حُكْمُهُ وَبَانَ لَهُ حَتَّى عَلَى البَدْرِ مِيْسَمُ

أوضح أن في هذه المبالغة تجاوزا في حق الله سبحانه، فالبشر ليس لهم سلطان على الشمس والقمر، لذلك كان الواجب على الممدوح إنكار ذلك، يقول: "هذه مبالغةٌ، وكأنَّها تستحسنها الشُّعراء وكان يجب على الممدوح أن ينكرها لأنَّه مخلوقٌ يوصف بصفة الخالق، تعالى الله عن قول المبطلين، فجاز له حكمه حتَّى على الشَّمس، وبان له ميسم حتَّى على البدر"(٩٦).

وفي بيت آخر يغلو المتنبي في ممدوحه، فيجعل الليل والنهار يهابانه، ولو أمرهما بالتوقف لتوقفا عن الدوران، ولثبتت الأيام ولم تتحرك، يقول:

هَابَكَ اللَّيْلُ والنَّهارُ فَلَوْ تَنْـ ـهاهُما لَمْ تَجُزْ بِكَ الأَيَّامُ

فهذه مبالغة عظيمة تجاوزت الحد، فقد أعطى المخلوق ما لا يستطيعه إلا الله، ولو كان ذلك في صفة الله تبارك وتعالى لجاز أن يثاب عليه، وقد بين المعري أن هذه طريقة الشاعر في المبالغة في المدح طلبا لعطاء زائل، يقول:" يرحم الله أبا الطيِّب فلقد اجتهد بقيل الباطل، ورضي على ذلك بعطاء زهيد؛ ولو أنَّ هذا البيت في صفة الله –عزَّ سلطانه– لجاز أن ينال به رضوان الله"(٩٧).

وحدود الشرع مبنية على الاتباع لا على الابتداع، فليس لأي أحد أن يحلل حراما، أو يحرم حلالا، مثل قول المتنبي:

كُلُّ شَيءٍ مِنَ الدِّماءِ حَرامٌ شُرْبُهُ ما خَلا دَمَ العُنْقُودِ

فقد " أَحلَّ الخمر في هذا البيت على سبيل الدَّعوى، وذلك قبيحٌ بمن يشتمل عليه الإسلام"(٩٨).

وقد لا يكون في المبالغة تعد أو تجاوز على حدود الدين، إلا أن المعري يجعلها مما يجب الاستغفار منه ومن الإصغاء إليه، وذلك لما فيها من غلو شديد تنفر منه ذائقته لعدم تصور ذلك، فالمتنبي لما أراد وصف خصر المتغزل بها بالبضاضة والنعومة فقال:

وَخَصْرٌ تَثْبُتُ الأَبْصارُ فِيهِ كَأَنَّ عَلَيْهِ مِنْ حَدَقٍ نِطَاقَا

بين المعري أن "المعنى أَنَّ الشَّاعِرَ أَرَادَ الْمُبَالَغَةَ فِي الصِّفَةِ بِالنِّعْمَةِ فَزَعَمَ أَنَّ الْعَيْنَ إِذَا نَظَرَتْ إِلَى هَذَا الْمَحْبُوبِ صَارَتْ فِيهِ مُمَثِّلَةً، وَالْعُيُونُ تَكْثُرُ النَّظَرَ إِلَيْهِ فَقَدْ صَارَ فِي خَصْرِهِ مِنْ الْحَدَقِ نِطَاقٌ" ثم عقب على شرحه بقوله: "وَهَذَا كَذِبٌ يَجِبُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ مِنْهُ وَمِنَ الْإِصْغَاءِ إِلَيْهِ"[٩٩]؛ لأنه مبني على الاستحالة وعدم الإمكان.

فيما سبق تناول المعري بالنقد بعض الأبيات التي غلا فيها المتنبي غلوا شديد، وبين ما فيها من تجاوز يمكن أن يسلك في هذا الاتجاه؛ فهو قد يرى أن الشاعر قد غلا غلوا يجب الاستغفار منه، وقد يرى أن من واجب الممدوح أن ينكر على الشاعر مبالغته، كما يرى أن حدود الشرع مبنية على الاتباع لا على الابتداع، فليس لأحد أن يحلل حراما، أو يحرم حلالا، وتمنى لو أن المتنبي لم يجتهد بقول الباطل –حسب قوله– وجعل مبالغاته في الثناء على الله، لجاز أن ينال بذلك رضوان الله.

هذه مقاييس نقد المبالغة عند أبي العلاء وموقفه منها، فما تفسير ذلك؟

يمكن تلخيص الإجابة على ذلك فيما يلي:

أولا: إن هذا الموقف من المبالغة امتداد لرؤية أبي العلاء للشعر، فقد علل سبب تركه قول الشعر للكذب الذي يلازمه، فقد رفضه "رفض السقب غرسه، والرأل تريكته، رغبة عن أدب معظم جيده كذب، ورديئه ينقص ويجدب"[١٠٠]. والكذب من القبائح التي يتوصل به الشعراء إلى تحسين المنطق[١٠١].

ثانيا: وظيفة الشعر عند أبي العلاء تتلخص في تأمل مسيرة الإنسان بين الحياة والموت[١٠٢]، لذلك أبدى إعجابه الشديد ببيتي المتنبي:

إِلْفُ هَذَا الْهَوَاءِ أَوْقَعَ فِي الأَنْـ ـفُسِ أَنَّ الْحِمَامَ مُرُّ الْمَذَاقِ

وَالأَسَى قَبْلَ فُرْقَةِ الرُّوحِ عَجْزٌ وَالأَسَى لاَ يَكُونُ بَعْدَ الْفِرَاقِ

بقوله: "هَذَا الْبَيْتُ وَالَّذِي بَعْدَهُ يَفْضُلاَنِ كِتَابًا مِنْ كُتُبِ الْفَلاَسِفَةِ، لأَنَّهُمَا مُتَنَاهِيَانِ فِي الصِّدْقِ وَحُسْنِ النِّظَامِ، وَلَوْ لَمْ يَقُلْ شَاعِرُهُمَا سِوَاهُمَا لَكَانَ فِيهِمَا لَهُ جَمَالٌ وَشَرَفٌ"[١٠٣].

ثالثا: المبالغة –غالبا– مرتبطة بغرض المدح، وهو غرض مرفوض عند أبي العلاء، لما فيه من الكذب والتكسب وإراقة ماء الوجه، يقول على لسان الشاحج: "إني كرهت أن أتصور بصور أهل النظم المتكسبين الذين لم يترك سؤال الناس في وجوههم قطرة من الحياء، ولا

طول الطمع في نفوسهم أنفة من قبيح الأفعال"[١٠٤]. لذلك نعى على أبي الطيب اجتهاده بقول الباطل والتكسب بشعره مقابل عطاء زهيد، وذلك في قوله: ":" يرحم الله أبا الطيِّب فلقد اجتهد بقيل الباطل، ورضي على ذلك بعطاء زهيد؛ ولو أنَّ هذا البيت في صفة الله –عزَّ سلطانه– لجاز أن ينال به رضوان الله"[١٠٥].

رابعا: الدَّافع الدِّيني كان سببا واضحاً في رد المعري لبعض المبالغات التي غلا فيها المتنبي غلوا شديدا، فقد كان يطلب الاستغفار من الاستماع إليها، فكيف بقولها واختلاقها، ويوجب على الممدوح أن يرد على الشاعر وينهاه عن المبالغة التي تتجاوز حق الخالق سبحانه، ومما يؤكد هذا الحس الديني أننا نجده ينزِّه الله سبحانه وتعالى عن قول المبطلين، وينعى على من يشتمل عليه الإسلام أن يتجاوز حده ويستهين بحدود الشرع.

الخاتمة:

وبعد: هذه هي مقاييس نقد المبالغة عند أبي العلاء من خلال كتابه اللامع العزيزي، وأهم ما توصل إليه الباحث مايلي:

– تنبَّه االمعري إلى مذهب الشعراء في المبالغة ومنزلتها عندهم، فهي "دعوى تستحسن في الشعر"، وهم يعدونها من "بديع النظام"، وأنها "من المحاسن".

– عرف المعري مذهب أبي الطيب في الشعر، وأن مذهبه المبالغة، ونص على أنها عادته، ووجه تفسير بعض أبياته على ذلك.

– يقبل المعري المبالغة الخالية من الإسراف والغلو، ويبدي استحسانه بها إذا وقعت موقعا حسنا.

– توصل الباحث إلى أن مقاييس المعري في نقده للمبالغة عند المتنبي ثلاثة مقاييس، هي: المقياس الفني، ومقياس الصدق والكذب، والمقياس الديني.

– كان استخدام المعري لمقياس الصدق والكذب واضحا، خلافا لمن يرى أن هذا "المقياس ضيق لم يعول المعري عليه كثيرا، وإنما هي إشارات قليلة لا تشكل اتجاها بارزا في هيكله النقدي".

– توصل الباحث إلى أن سبب موقف المعري من المبالغة كما –اتضح خلال البحث– يعود إلى التالي:

–إن هذا الموقف هو امتداد لرؤية أبي العلاء للشعر، فقد علل سبب تركه قول الشعر للكذب الذي يلازمه، فقد رفضه "رفض السقب غرسه، والرأل تريكته، رغبة عن أدب معظم جيده كذب، ورديئه ينقص ويجدب". والكذب من القبائح التي يتوصل به الشعراء إلى تحسين المنطق.

– المبالغة –غالبا– مرتبطة بغرض المدح، وهو غرض مرفوض عند أبي العلاء، لما فيه من الكذب والتكسب وإراقة ماء الوجه.

– وظيفة الشعر عند أبي العلاء تتلخص في تأمل مسيرة الإنسان بين الحياة والموت.

– الدافع الديني كان سببا واضحا في رد المعري لبعض المبالغات التي غلا فيها المتنبي غلوا شديدا، فقد كان يطلب الاستغفار من الاستماع إليها، فكيف بقولها واختلاقها، ويوجب

على الممدوح أن يرد على الشاعر وينهاه عن المبالغة التي تتجاوز حق الخالق سبحانه، ومما يؤكد هذا الحس الديني تنزيه الله سبحانه وتعالى عن قول المبطلين.

وختاما آمل أن أكون قد وفقت في إيضاح المقاييس النقدية للمبالغة عند المعري من خلال كتابه اللامع العزيزي، فإن أصبت فبتوفيق من الله سبحانه وتعالى، وإن أخطأت فحسبي أني اجتهدت، وما توفيقي إلا بالله. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

الهوامش:

[١] – اللامع العزيزي. شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعري، تحقيق الدكتور عبد الله بن صالح الفلاح، القاهرة، دار الصحوة للنشر والتوزيع، ١٤٣٦هـ.

[٢] – أبو العلاء المعري ناقدا: ١١٤–١١٧.

[٣] – المرجع السابق: ١١٨–١١٩.

[٤] – المرجع السابق: ١١٩–١٢٣.

[٥] – رؤية أبي العلاء المعري في الشعر: ٤١–٤٥.

[٦] – المرجع السابق: ٧٢–٧٣.

[٧] – معجم المصطلحات البلاغية والنقدية في شرح أبي العلاء لشعر المتنبي "معجز أحمد": ١٨٨–١٩١.

[٨] – تهذيب اللغة: ١٣٩/٨.

[٩] – المحكم والمحيط الأعظم في اللغة: ٣١٥/٢.

[١٠] – لسان العرب، مادة "بلغ".

١١– نقد الشعر: ١٦٠.

١٢– النكت في إعجاز القرآن: ٩٦.

[١٣] – نقد الشعر: ٩٤.

[١٤] – انظر: العمدة٦٥٢، وكفاية الطالب: ١٩٨.

[١٥] – انظر: العمدة: ٦٥٢، وكفاية الطالب: ١٩٨، وتحرير التحبير: ١٤٨.

١٦– البديع في نقد الشعر، ١٠٤.

١٧– انظر الإيضاح للقزويني: ٣٧٦.

١٨– البديع، ٦٥.

١٩ – انظر: تحرير التحبير: ١٤٧، وبديع القرآن: ٥٥، .

[٢٠] – انظر: تأويل مشكل القرآن: ١٦٧، والبديع: ٦٥، ومعجم النقد العربي القديم: ٢٣٨/٢

[٢١] – انظر: الوساطة: ٤٢٠، والنقد الأدبي بين القدماء والمحدثين: ١٢٩، والمبالغة في البلاغة العربية تاريخها وصورها: ٢١، وقد أورد الحاتمي شواهد للغلو في المبالغة عند المتقدمين، راجع: حلية المحاضرة: ١٩٥/١.

[٢٢] – الوساطة: ٤٢٠.

[٢٣] – اللامع العزيزي: ١١٦١.

[٢٤] – المصدر السابق: ٦٤.

[٢٥] – المصدر السابق: ٦٦٣.

[٢٦] – المصدر السابق: ٦٦٣.

[٢٧] – انظر اللامع العزيزي: ١٣٩.

[٢٨] – المصدر السابق: ١٣٥٢.

[٢٩] – المصدر السابق: ٦٠٢.

[٣٠] – المصدر السابق: ١١٨٧.

[٣١] – المصدر السابق: ١٤٥٠.

[٣٢] – اللامع العزيزي: ٣٥٧.

[٣٣] – المصدر السابق: ٧٤٠.

[٣٤] – المصدر السابق: ٣٧٨.

[٣٥] – اللامع العزيزي: ٢٨٣.

[٣٦] – المصدر السابق: ٨٥٥ .

[٣٧] – المصدر السابق: ١١٨٧.

[٣٨] – المصدر السابق: ٦٠٠.

[٣٩] – اللامع العزيزي: ٦٦٦–٦٦٧.

[٤٠] – عجز بيت وصدره: "مَلَكْتُ بِهَا كَفّي فَأَنهرتَ فَتْقَها". ديوانه: ٤٦ .

[٤١] – اللامع العزيزي: ٦٦٤.

[٤٢] – اللامع العزيزي: ١٢٤٤.

[٤٣] – المصدر السابق: ٧٦٤.

[٤٤] – المصدر السابق: ٧٥٧.

[٤٥] – اللامع العزيزي: ٢٢١.

[٤٦] – المصدر السابق: ٨١٩.

[٤٧] – المصدر السابق: ١٢٦٣.

[٤٨] – المصدر السابق: ١٠٥٩.

والتانئ: المقيم، ويقصد به الذي أصله من المكان. انظر: اللسان مادة "تنأ". ويقول الدكتور إبراهيم السامرائي:" الثُّـاء جمـعِ تـانئٍ، وهُو الـزَّرَّاعُ الفَـلاَّحُ، والكلمـةُ آراميَّـة دخلـت العربيـة ووجِدت فـي المعجمات من غير أن ينصَّ على أنَّها دخيلٌ، وقد كتب عنَها أنستاس ماري الكرملي فِي مجلته (لغة العرب) ". التكملة للمعاجم العربية من الألفاظ العباسية: ٢٦.

[٤٩] – اللامع العزيزي: ١٠١٥.

[٥٠] – المصدر السابق: ١٢٠٠.

[٥١] – المصدر السابق: ٨٣٩.

[٥٢] – المصدر السابق: ١٣٩٨.

[٥٣] – اللامع العزيزي: ٨٨٤.

[٥٤] – اللامع العزيزي: ٨٠٤.

[٥٥] – المصدر السابق: ٨٠٤.

[٥٦] – اللامع العزيزي: ١٤١٠.

[٥٧] – المصدر السابق: ١٤٦.

[٥٨] – المصدر السابق: ٢٣٠.

[٥٩] – اللامع العزيزي: ١٥١٢.

[٦٠] – المصدر السابق: ١٣٩.

[٦١] – المصدر السابق: ٧١٢.

[٦٢] – اللامع العزيزي: ١٨.

[٦٣] – المصدر السابق: ٢٢٨.

[٦٤] – المصدر السابق: ١٣٥٢.

[٦٥] – المصدر السابق: ٢٧٩.

[٦٦] – المصدر السابق: ١٢٤٩.

[٦٧] – تاريخ النقد الأدبي عند العرب: ٦٦٦.

[٦٨] – عيار الشعر: ١٩٩.

[٦٩] – انظر تاريخ النقد الأدبي عند العرب: ٦٦٧.

[٧٠] – نقد الشعر: ٩٤.

[٧١] – الموازنة: ٥٨/٢.

[٧٢] – شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١٢/١.

[٧٣] – العمدة: ٧٨.

[٧٤] – المصدر السابق: ٦٦١/١.

[٧٥] – منهاج البلغاء: ٧٨.

[٧٦] – المصدر السابق: ١٣٦.

[٧٧] – اللامع العزيزي: ٦٣–٦٤.

[٧٨] – المصدر السابق: ٦٩.

[٧٩] – المصدر السابق: ٤٩٤.

[٨٠] – اللامع لعزيزي: ٤١٨.

[٨١] – المصدر السابق: ٨٣.

[٨٢] – المصدر السابق: ٧٦٣.

[٨٣] – المصدر السابق: ٨٠٥.

[٨٤] – اللامع العزيزي: ١٣٣٢.

[٨٥] – أبو العلاء المعري ناقدا: ١١٣–١١٤.

[٨٦] – انظر: تاريخ النقد الأدبي عند العرب: ١٣٩.

[٨٧] – أخبار أبي تمام: ١٧٢.

[٨٨] – الوساطة: ٦٤.

[٨٩] – تاريخ النقد الأدبي عند العرب: ٦٦٩.

[٩٠] – راجع النقد المنهجي عند العرب: ٢١٨.

[٩١] – الأسس الجمالية في النقد العربي: ١٨٠.

ويراجع عن هذا الموضوع النقد الأخلاقي أصوله وتطبيقاته: ٢٦، وما بعدها، والاتجاه الأخلاقي في النقد العربي إلى نهاية القرن السابع: ١١١، ما بعدها

[٩٢] – اللامع العزيزي: ١١٤٦.

[٩٣] – اللامع العزيزي: ٦٦٠.

[٩٤] – المصدر السابق: ١٣٢٠.

[٩٥] – اللامع العزيزي: ١١٦١.

[٩٦] – المصدر السابق: ١١٥٣.

[٩٧] – المصدر السابق: ١٢٤٥.

[٩٨] – اللامع العزيزي: ٣٧٠.

[٩٩] – المصدر السابق: ٧٥٣.

[١٠٠] – شروح سقط الزند: ١٠/١ (المقدمة).

[١٠١] – انظر: اللزوميات: ٣٤/١ (المقدمة) .

[١٠٢] – انظر: رؤية أبي العلاء المعري في الشعر: ٧٣.

[١٠٣] – اللامع العزيزي: ٨٠٨.

[١٠٤] – رسالة الصاهل والشاحج: ٢١٩.

[١٠٥] – اللامع العزيزي: ١٢٤٥.

فهرس المصادر والمراجع

- أبو العلاء المعري ناقدا. د/وليد محمود خالص. وزارة الثقافة والإعلام العراقية. ١٩٨٢م
- الاتجاه الأخلاقي في النقد العربي حتى نهاية القرن السابع. د/محمد بن مريسي الحارثي. مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي ١٤٠٩هـ.
- أخبار أبي تمام لأبي بكر الصولي. تحقيق خليل عساكر ومحمد عبده عزام. ط٣، ١٤٠٠هـ. دار الآفاق الجديدة. بيروت.لبنان.
- الأسس الجمالية في النقد العربي عرض وتفسير ومقارنة. د/عزالدين إسماعيل. ط٣، دار الفكر العربي. القاهرة.
- الإيضاح في علوم البلاغة. الخطيب القزويني. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. د.ت.
- البديع لعبدالله بن المعتز. نشره أغناطيوس كراتشقوفسكي. د.ت
- البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ. تحقيق د/أحمد بدوي، ود/حامد عبدالمجيد. مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة ١٣٨٠هـ.
- بديع القرآن لابن أبي الإصبع المصري. تحقيق د/حفني محمد شرف. ط٢. دار نهضة مصر. د.ت.
- تاريخ النقد الأدبي عند العرب. د/إحسان عباس. ط٢، ١٣٩٨هـ. دار الثقافة. بيروت. لبنان.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة. شرح ونشر السيد أحمد صقر. ط٢، دار التراث. القاهرة. د.ت.
- تحرير التحبير لابن أبي الإصبع المصري. تحقيق د/حفني محمد شرف. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. القاهرة ١٣٨٣هـ.
- التكملة للمعاجم العربية من الألفاظ العباسية للدكتور إبراهيم السامرائي. ط (١) ١٩٨٦م. دار الفرقان. عمان. الأردن.
- تهذيب اللغة للأزهري. تحقيق جماعة من العلماء. المؤسسة المصرية العامة للتأليف ١٣٨٤هـ.

- حلية المحاضرة في صناعة الشعر لأبي علي الحاتمي. تحقيق د/جعفر الكتاني. وزارة الثقافة والإعلام العراقية . ١٩٧٩م.
- ديوان أبي الطيب المتنبي. تحقيق د/عبدالوهاب عزام. مطبعة لجنة التأليف والنشر. القاهرة ١٣٦٣هـ.
- ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق ناصر الدين الأسد. ط(١) ١٣٨٧هـ. دار صادر بيروت.
- رؤية أبي العلاء المعري في الشعر. د/أحمد ساسي الشتيوي. حوليات كلية الآداب. جامعة الكويت. الحولية السادسة عشرة ١٤١٦هـ
- رسالة الصاهل والشاحج لأبي العلاء المعري. تحقيق د/عائشة عبدالرحمن. ط٢، ١٤٠٤هـ. دار المعارف. مصر.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي. تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام هارون. ط(٢) ١٣٨٧هـ. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة.
- شروح سقط الزند. تحقيق جماعة من العلماء. نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٤هـ. نشر الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة.
- العمدة لابن رشيق تحقيق د/محمد قرقزان. ط(١) ١٤٠٨هـ دار المعرفة .بيروت لبنان.
- عيار الشعر لابن طباطبا العلوي. تحقيق د/عبدالعزيز بن ناصر المانع. دار العلوم للطباعة والنشر. الرياض ١٤٠٥هـ.
- كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب. لابن الأثير. تحقيق د/نوري القيسي، و.د/حاتم الضامن، و. أ/هلال ناجي. جامعة الموصل ١٩٨٢م.
- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي. لأبي العلاء المعري. تحقيق د/عبدالله صالح الفلاح. دار الصحوة للنشر والتوزيع. القاهرة ١٤٣٦هـ.
- لسان العرب لابن منظور. دار المعارف بمصر . د.ت.
- اللزوميات لأبي العلاء المعري. ط١، ١٤٠٣ هـ. دار الكتب العلمية.بيروت. لبنان.
- المبالغة في البلاغة العربية تاريخها وصورها. عالي سرحان القرشي. ط١، ١٤٠٦هـ. مطبوعات نادي الطائف الأدبي.

- المحكم لابن سيده. تحقيق جماعة من العلماء. ط(١) ١٣٧٧هـ. مصطفى الحلبي. القاهرة.
- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها. د/أحمد مطلوب. المجمع العلمي العراقي. بغداد ١٤٠٣هـ.
- معجم النقد العربي القديم. د/ أحمد مطلوب. ط١، ١٩٨٩م. وزارة الثقافة والإعلام. بغداد.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء. لحازم القرطاجني. تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة. ط٢، ١٩٨١م. دار الغرب الإسلامي. بيروت.لبنان.
- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري للآمدي.ج ١،٢، تحقيق السيد أحمد صقر. ط(٢)١٣٩٢هـ. دار المعارف بمصر.
- النقد الأخلاقي أصوله وتطبيقاته.نجوى صابر. ط١، ١٤١٠هـ.دار العلوم العربية. بيروت. لبنان.
- النقد الأدبي بين القدماء والمحدثين مقاييسه واتجاهاته وقضاياه. د/العربي حسن درويش. مكتبة النهضة المصرية. د.ت.
- نقد الشعر لأبي الفرج قدامة بنجعفر. تحقيق د/محمد عبدالمنعم خفاجي. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. د.ت.
- النقد المنهجي عند العرب. د/محمد مندور. دار نهضة مصر. القاهرة. د.ت.
- النكت في إعجاز القرآن لأبي الحسن الرماني. (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) تحقيق محمد خلف الله والدكتور/ محمد زغلول سلام. ط٣. دار المعارف بمصر. د.ت.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي. دار القلم .بيروت لبنان د.ت.